



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

قسم القانون العام

الأعمال القانونية الاتفاقية والانفرادية الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة

رسالة تقدم بها الطالب

عباس عبد الكريم عبد الكاظم

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون الدولي العام

بإشراف

أ. د. عبد الرسول كريم أبو اصيبع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ ^{صَلَّى} إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ
مَسْنُوءًا

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيِّ الْعَظِيمُ

﴿٣٤﴾ سورة الاسراء

الإهداء
إلى
أمي وروح أبي وأخي

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق (محمد) وعلى آل بيته الطاهرين، وبعد: فقد أنعم الله علي بفضلته ومكنني من إتمام كتابة هذه الرسالة، فلا يسعني إلا أن أتقدم بشكري وتقديري إلى الذين لولاهم ما كان لهذه الرسالة أن تكون بالصورة التي هي عليها اليوم، فالشكر بعد الله لمن بذل جهداً أو أسدى نصحاً أو أتحنف بدعاء، وجزاهم الله عني خيراً، ويسعدني أن أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الكبير لأستاذي الفاضل الدكتور عبد الرسول كريم أبو أصيبع الذي تفضل بالإشراف على رسالتي فأسهم بحرصه وإخلاصه الكبير في انجازها بالصورة الأفضل.

وأتقدم بالشكر والعرفان الى اساتيذ في قسم القانون العام بمعهد العلمين للدراسات العليا لما بذلوه من جهد، وما أفاضوا به عليّ من غزير علمهم، فجزاه الله عني خير الجزاء.

ويطيب لي أن اتقدم بالشكر والامتنان لمقومي الرسالة اللغوي والعلمي لجهودهم العلمية التي بذلوها في تصويب الرسالة لغويا وعلميا وكذلك أعبر عن الشكر الجزيل للسادة الأفاضل في لجنة المناقشة الاستاذ الدكتور يحيى ياسين سعود الدليمي، رئيس اللجنة واستاذ القانون الدولي العام، والاستاذ الدكتور خالد خضير دحام معاون العميد، والاستاذ الدكتور صعب ناجي عبود الدليمي، رئيس قسم القانون، الذين تجشموا عناء القراءة الفاحصة والحضور أملاً أن تكون آراؤهم نبراساً هادياً وحافزاً لي على طريق العلم ومواصلة البحث.

واتوجه بشكري وتقديري الى الكادر الوظيفي في معهد العلمين للدراسات العليا وكذلك العاملين في المكتبة لما قدموه لي من مساعدة متميزة ولما رأيتهم فيهم من أخلاق كريمة وأخص بالذكر منهم الأخ (أحمد الساعدي).

وأخيراً أقدم شكري وامتناني إلى كل من كانت له يد عون في إنجاز هذا العمل، وأسأل الله (عز وجل) أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ونافعاً لعباده.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	الآية
ج	الاهداء
د	شكر وتقدير
١	المقدمة
٣	الفصل الأول: ماهية المنظمات الدولية المتخصصة ومنظمة الصحة العالمية
٤	المبحث الأول: ماهية المنظمات الدولية المتخصصة وطبيعة علاقتها بالأمم المتحدة
٤	المطلب الأول: التعريف بالمنظمات الدولية المتخصصة
٥	الفرع الأول: تعريف المنظمات الدولية المتخصصة
٦	الفرع الثاني: عناصر المنظمات الدولية المتخصصة
١٠	الفرع الثالث: سمات المنظمات الدولية المتخصصة
١٣	المطلب الثاني: علاقة المنظمات الدولية المتخصصة بهيئة الأمم المتحدة
١٣	الفرع الاول: فلسفة تعدد الاختصاصات بين المنظمات المتخصصة والأمم المتحدة
١٨	الفرع الثاني: مظاهر العلاقة بين المنظمات المتخصصة والأمم المتحدة
٢٢	المطلب الثالث: مصادر قانون المنظمات الدولية المتخصصة
٢٢	الفرع الأول: المعاهدة المنشئة
٢٣	الفرع الثاني: مبادئ القانون الدولي
٢٥	الفرع الثالث : ميثاق الامم المتحدة
٢٧	الفرع الرابع : الاتفاقيات الدولية
٢٧	الفرع الخامس: الاعمال الانفرادية الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة

٢٨	المبحث الثاني: التعريف بمنظمة الصحة العالمية
٢٨	المطلب الأول: التعريف بمنظمة الصحة العالمية
٢٩	الفرع الأول: دستور منظمة الصحة العالمية
٣٣	الفرع الثاني: الأجهزة الرئيسية في منظمة الصحة العالمية
٣٦	الفرع الثالث: الطبيعة القانونية للمعاهدة المنشئة لمنظمة الصحة العالمية
٣٩	المطلب الثاني: علاقة منظمة الصحة العالمية بالأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة الأخرى.
٣٩	الفرع الأول: علاقة منظمة الصحة العالمية بالأمم المتحدة
٤٢	الفرع الثاني: علاقة منظمة الصحة العالمية بالمنظمات الدولية المتخصصة الأخرى
٤٧	الفصل الثاني: القيمة القانونية للأعمال القانونية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية
٤٧	المبحث الأول: العمل القانوني الدولي بوصفه مصدرا للقاعدة القانونية
٤٨	المطلب الأول : دور العمل القانوني الدولي في تكوين القاعدة الدولية
٤٨	الفرع الأول: تكوين قواعد القانون الدولي نتيجة العمل الاتفاقي
٥٠	الفرع الثاني: تكوين قواعد القانون الدولي نتيجة العمل الانفرادي
٥٣	المطلب الثاني: طبيعة ومدى الآثار القانونية المترتبة على العمل القانوني الدولي الانفرادي
٥٣	الفرع الأول: حدود الأثر القانوني للعمل القانوني الدولي الانفرادي
٥٧	الفرع الثاني: عناصر العمل القانوني الصادر عن الإرادة المنفرد
٥٩	المبحث الثاني: الطبيعة التشريعية للأعمال القانونية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية
٥٩	المطلب الأول: الاعمال القانونية النافذة في إطار العلاقات الداخلية لمنظمة الصحة العالمية
٥٩	الفرع الأول: التوصيات
٦١	الفرع الثاني: اللوائح الداخلية

٦٥	المطلب الثاني: الاعمال القانونية الاتفاقية
٦٥	الفرع الاول: الاتفاقيات الدولية
٦٨	الفرع الثاني: اللوائح الصحية الدولية
75	الخاتمة
76	الاستنتاجات
79	المقترحات
80	قائمة المصادر
II	Abstract

المستخلص

تناولت هذه الدراسة تحليل القيمة القانونية للأعمال الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة، مع تطبيق عملي على منظمة الصحة العالمية، إذ يقتصر البحث على دراسة المنظمات الدولية المتخصصة باعتبارها إطاراً عاماً، مع تطبيق وتحليل مفصل لمنظمة الصحة العالمية كونها نموذجاً محورياً. و تهدف الدراسة إلى تمييز الأعمال الاتفاقية عن الأعمال الانفرادية من حيث الآثار القانونية، وتقديم معايير واضحة لتصنيفها، تنطلق الدراسة من مشكلة هي حدود الأثر القانوني لبعض الأعمال الانفرادية وتأثير ذلك في التزامات الدول يعتمد المنهج الوصفي التحليلي، متضمناً استقراء نصوص المعاهدات واللوائح الدولية توصل البحث إلى ان قرارات المنظمة التي تنطوي على نص اتفاق تعتبر مرحلة من مراحل عملية اتفاقية، تنتهي عند موافقة الدولة على هذا الاتفاق، ويكون الأثر القانوني ناتج عن اكتمال عناصر الاتفاق وليس عن قرار المنظمة. تتجلى أهمية هذا البحث في معالجة الطبيعة القانونية وآثار الأعمال الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة. وقد اتبعنا في دراستنا المنهج الوصفي-التحليلي القانوني، عبر تحليل النصوص التشريعية (الدساتير والمعاهدات واللوائح ذات الصلة) ومراجعة الفقه القانوني، وتحليل مقارن لبعض النماذج العملية، كما يعتمد البحث على تفسير النصوص وفق قواعد تفسير المعاهدات وتحليل طبيعة مصادر القانون الدولي كما وردت في نظام محكمة العدل الدولية. وقد توصلنا البحث الى جملة من النتائج كان اهمها أن قرارات المنظمات الدولية المتخصصة لا يمكن اعتبارها من بين التصرفات الصادرة عن الإرادة المنفردة بشكل خالص، وإنما ترجع الآثار التي رتبها هذه القرارات إلى المعاهدة المنشئة للمنظمة الدولية، أي أن القرار ينسب في نهاية الأمر إلى الدول الأطراف في المعاهدة المنشئ وليس إلى المنظمة الدولية. أن الأعمال الانفرادية الصادرة عن المنظمات المتخصصة تكتسب طابعاً إلزامياً متى ما رافقتها إجراءات قبول ونفاذ رسمية.

المختصرات

(ILO)	International Labour Organization	منظمة العمل الدولية
(F.A.O)	Food and Agriculture Organization of the United Nations	منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة
(UNESCO)	United Nations Educational Scientific Cultural Organization	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
(IMF)	World Bank International Monetary Fund	البنك الدولي
(ICAO)	International Civil Aviation Organization	منظمة الطيران المدني الدولي
(I.T.U)	International Telecommunication Union	الاتحاد الدولي للاتصالات
(W.M.O)	World Meteorological Organization	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
(I.M.O)	International Maritime Organization	وكالة الأمم المتحدة للهجرة
(W.I.P.O)	World Intellectual Property Organization	المنظمة العالمية للملكية الفكرية

المقدمة

أولاً: التعريف بموضوع البحث:

شهد النظام الدولي منذ منتصف القرن العشرين نمواً ملحوظاً في أدوار المنظمات الدولية المتخصصة، التي أصبحت أدوات فعالة لتنسيق التعاون الفني والاقتصادي والاجتماعي والصحي بين الدول. وبخاصة منظمة الصحة العالمية التي تتبنى أدوات قانونية متعددة لتأدية مهامها في حماية الصحة العامة على النطاق الدولي، وتكتسب دراسة (الأعمال القانونية الاتفاقية والانفرادية الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة) أهمية نظرية وعملية بالغة لكونها تتقاطع مع مبدأ السيادة الوطنية، وتكوين القواعد الدولية، وفعالية استجابة المجتمع الدولي للتحديات العابرة للحدود .

ثانياً: أهمية موضوع البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في معالجة الطبيعة القانونية وآثار الأعمال الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة.

ثالثاً: مشكلة البحث:

تتخصر في غموض وتباين الأثر القانوني للأعمال الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة لا سيما الفرق بين الأعمال الاتفاقية (كالمعاهدات واللوائح الدولية) والأعمال الانفرادية (كالقرارات والتوصيات واللوائح الداخلية) وإلى أي مدى تنتج هذه الأعمال قواعد الزامية أو في تطور القانون الدولي.

رابعاً: أهداف البحث:

- ١- تحديد ماهية المنظمات الدولية المتخصصة وطبيعة علاقتها بالأمم المتحدة، مع إبراز عناصرها وسماتها الأساسية .
- ٢- دراسة الآليات القانونية للأعمال الصادرة عن منظمة الصحة العالمية، وتمييز الأعمال الاتفاقية عن الانفرادية من حيث الطبيعة القانونية والآثار .
- ٣- تقييم مدى التزام الدول بهذه الأعمال، وتحديد المعايير التي تميز بين عمل ملزم وآخر غير ملزم .

خامساً: منهج البحث:

يتبع البحث المنهج الوصفي-التحليلي القانوني، عبر تحليل النصوص التشريعية (الدساتير والمعاهدات واللوائح ذات الصلة) ومراجعة الفقه القانوني، وتحليل مقارن لبعض النماذج العملية، كما يعتمد البحث على تفسير النصوص وفق قواعد تفسير المعاهدات وتحليل طبيعة مصادر القانون الدولي كما وردت في نظام محكمة العدل الدولية.

سادساً: نطاق البحث:

نتخذ في دراستنا هذه منظمة الصحة العالمية نموذجاً لدراسة الاعمال القانونية الدولية التي تصدرها المنظمات الدولية المتخصصة، لأهمية ما تصدره هذه المنظمة من اعمال قانونية دولية، ودورها الأساسي في منظمة الأمم المتحدة

سابعاً: الدراسات السابقة:

- ١- د. محمد سامي عبد الحميد، القيمة القانونية لقرارات المنظمات الدولية كمصدر لقواعد القانون الدولي العام، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد الرابع والعشرون، ١٩٦٨.
- تناقش الدراسة اعلاه فكرة مصادر القانون الدولي ويرى ان قرارات المنظمات الدولية المتخصصة تحديداً تصلح ان تكون مصدر رابع من المصادر الرئيسية للقانون الدولي العام وتناقش دراستنا في نفس الإطار ولكن من خلال تحليل معمق أكثر للأعمال القانونية التي استندت اليها الدراسة السابقة.
- ٢- د. محمد السعيد عبد الجواد الدقاق، النظرية العامة لقرارات المنظمات الدولية ودورها في إرساء قواعد القانون الدولي، اطروحة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، ١٩٧٣.
- تناقش الدراسة اعلاه دور قرارات المنظمات الدولية في ارساء قواعد القانون الدولي العام من خلال تبني نظرية العمل الانفرادي وقياسها على بعض الاعمال القانونية الصادرة من المنظمات الدولية المتخصصة وتناقش دراستنا في مدى قدرة العمل الانفرادي المتمثل في قرارات المنظمات الدولية المتخصصة في ان يكون مصدراً للقاعدة الدولية.

ثامناً: هيكلية البحث

سنتناول موضوع الاعمال القانونية الاتفاقية والانفرادية الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة في فصلين، الفصل الأول نتناول فيه ماهية المنظمات الدولية المتخصصة وطبيعة ومظاهر علاقتها بالأمم المتحدة، ثم نعرف بمنظمة الصحة العالمية وطبيعة علاقتها بالأمم المتحدة، ثم نتناول في الفصل الثاني القيمة القانونية للتصرفات القانونية لمنظمة الصحة العالمية في مبحثين، في المبحث الأول نتناول العمل القانوني الدولي كمصدر للقاعدة القانوني في النظام القانوني الدولي، وفي المبحث الثاني نتناول الطبيعة التشريعي للأعمال القانونية لمنظمة الصحة العالمية.

